

زبدة الأصول

[244] المضار الدنيوية للمنافع، مضافاً: إلى اتفاق الفريقين الذين هما من العقلاء، على جريان البرائة في الشبهات الموضوعية، مع احتمال الضرر الدنيوي، وإن أريد به المفسدة، فيدفعه أنه لا دليل على وجوب دفع المحتمل منها، ولذا ترى جريان البرائة في الشبهة الموضوعية مع وجود هذا الاحتمال. وأما الجهة الثالثة: فالظاهر أنه لو تمت أدلة وجوب الاحتياط تكون واردة على القاعدة، وسيجيئ الكلام فيه مفصلاً. الاستدلال على البرائة بالاستصحاب ثم أنه ربما يستدل على البرائة بالاستصحاب، وتقريبه على نحوين. الأول: استصحاب عدم التكليف الثابت في حال الصغر وعدم استحقاق العقاب على الفعل أو الترك وأورد عليه بإيرادات. الأول: أن المستصحب لا بد وأن يكون أثراً شرعياً أو موضوعاً لأثر شرعي، وعدم التكليف ليس له أثر شرعي، ولا بنفسه أثر فانه أزلي، وعدم العقاب من لوازمه العقلية فلا ينالهما يد الموضع والرفع، وقد وجه المحقق الخراساني كلام الشيخ الأعظم (ره) بذلك. وفيه: أنه لم يدل دليل على اعتبار كون المستصحب مجعولاً شرعياً أو موضوعاً له، بل المعتبر كون المستصحب قابلاً للتعبد به، وعدم التكليف، وإن كان أزلاً غير قابل للموضع والرفع، إلا أنه بقاء بيد الشارع. الثاني: ما أفاده الشيخ الأعظم (ره) وهو أن المتحقق في السابق عدم المنع، واستصحاب لا يفيد لأنه لا يقطع معه بعدم العقاب، فيحتاج إلى ضم قاعدة قبح العقاب بلا بيان، ومعها لا حاجة إلى الاستصحاب - نعم - لو كان الاستصحاب حجة في مثبتاته، أو كان من الإمارات صح التمسك به، إذ على الأول كان يثبت به الإباحة والترخيص، ومعها يقطع بعدم العقاب، وعلى الثاني كان يظن بعدم العقاب، وهو في حكم القطع بالتعبد، ولكن المبنيين فاسدان، فهذا الاستصحاب لا يفيد.
